المناضل-ة
Almounadil-a
جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-أممية (Morocco)
تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

جريدة المناضل-ة، مدير النشر: اسماعيل المنوزي، 17 مارس 2024

من أجل استعادة 8 مارس النضالي

تقرأ-ون في هذا الملف

• ملاحظات تأملية حول التضخم وتكلفة المعيشة والنسوية

• اليوم العالمي للنساء
جزء ثان

• عين على نضالات طبقتنا

• من قاموس أعلام الحركة العمالية المغاربية: العلوي إدريس

8 مارس : يوم احتجاج العاملات على أوضاعهن.

لجنة العاملة الزراعية للفرع الإقليمي للنقابة الديمقراطية للفلاحة بمنطقة شتوكة أيت باها

• كل التضامن مع نضالات النساء عبر العالم

• حركة العدل والإحسان تلتقي مع أرباب العمل ودولتهم في غاية تدجين منظمات الشغيلة

• الإضراب في الوظيفة العمومية سلاح الشغيلة الذي ينبغي رفض تقنينه

• حوار مع مناضل نقابي من تزنيت حول الحراك الأخير بقطاع التعليم

من أجل استعادة 8 مارس النضالي

افتتاحية المناضل-ة 17-03-2024

باستثناء نقاط ضوء نادرة، كان يوم 8 مارس في بلدنا غريبا عن المفترض أن يمثله هذا اليوم للنساء العاملات وسائر الكادحات، ضحايا الرأسمالية البطريركية. فمعظم أشكال الاحتفاء بيوم المرأة العالمي رسميٌّ وشبه رسميٍّ، يمتد من اليوم الدراسي لمجلس النواب حول مدونة الأسرة، إلى ما تنظمه مختلف المؤسسات الرسمية ورجال السلطة، ونساؤها، على كل المستويات، من أنشطة «تكريم» للمرأة و»ما حققت من منجزات»، وما درجت عليه جمعيات «المجتمع المدني» لا سيما ذات الطابع النسائي من حفلات وحتى بهرجة، وكذا نفاق أرباب العمل إزاء شغيلتهم من النساء، بالورود و»الهدايا»، وصولا إلى ما اعتادت الجماعات الإسلامية ذاتها من تبنٍّ ليوم 8 مارس على طريقتها في لي عنقه ليا، في اضطرار للمسايرة متحفظ من الخلفية «الغربية» لهذه المناسبة النضالية.

بات 8 مارس يوما مبتذلا مفرغا من محتواه النضالي، نوعا من «التحية» الموجهة إلى المرأة، لحظةُ وتمر، من قبل نخبة مالكة وحاكمة. إنه سطو سياسي وإعلامي وحتى تجاري، ونموذج لنزع الطباع السياسي عن قضية النساء.

الجهات ذاتها المسؤولة عن أوضاع سواد النساء الأعظم المقهورات، بأماكن العمل، وبأوضاع البطالة، وتحت أثقال العمل المنزلي، والمستفيدة منها، والمعارضة لمُثل التحرر النسوي، استولت على 8 مارس، ذي الأصل البروليتاري، وراحت تستعمله لإفساد وعي النساء، وتاليا تكريس قهرهن. تشكل خطاب نسوي زائف بصدد حقوق النساء والمساواة، اغتصب 8 مارس، على حساب النضالات لجعل تلك الحقوق والمساواة فعلية.

جرت مأسسة 8 مارس، وإفقاده بعده السياسي، وتكرست النخبوية عبر إضفاء المهنية على العمل النضالي بتضخم ظاهرة المنظمات غير الحكومية. واستشرى الاستقطاب الى الدولة ايديولوجيا وتنظيميا، وبات استعمال حقوق النساء لبلوغ أهداف غير تحررية هو القاعدة.

ليس إفراغ 8 مارس من محتواه تفردا مغربيا، بل يشمل بتفاوت أقطار العالم بحسب ميزان القوى الطبقي بكل بلد. لكنه يبلغ أشده في بلدان الجنوب المُخضعة بإحكام للسياسات النيوليبيرالية التي يرعاها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، والمعانية من ضعف الحركة النسوية المستقلة. بيد أن العقد الماضي شهد، ضمن وثبة الحركة النسوية عالميا، إحياء لجوهر 8 مارس الكفاحي بالإضراب النسوي الذي شمل أماكن العمل وامتد إلى مجمل الإكراهات التي تنيخ على كاهل النساء، مبرزا بقوة تفاوت تقسيم الأعباء المنزلية وكشف أبعاد عمل النساء الأخرى المطموسة أو المنجزة مجانا، وأكد على مركزية إعادة إنتاج قوة العمل وآلية تجديد النظام الرأسمالي.

هذا الانتعاش الكفاحي، الباعث لـ 8 مارس الحقيقي، لم تظهر أمارة عليه في بلدنا، ولا زلنا في قعر الهاوية. وليس ثامن مارس الباهت، والمسروق، غير مؤشر ضمن أُخَر عن الحالة المؤسية للحركة النسائية المغربية، بعد أن تدحرجت من مواقع تقدمية ذات ميول ونوايا اشتراكية (جريدة 8 مارس في مطلع الثمانينات) إلى شبه اندماج تام في برامج الدولة /البنك العالمي. وليس الأمر غير وجه من مسار شمل معظم اليسار المنتسب إلى الاشتراكية.

الصعود من الهاوية يبدأ بإعادة تسلح فكري، أي امتلاك نظرية نسوية تحررية تستعيد أهداف 8 مارس الأصلية، وتكوين كادر نسوي بها، وفي الآن ذاته الإلمام بواقع النساء، وما فعلت بهن عقود النيولبرالية، وبحركتهن القائمة فعلا، لاستجلاء مطالب نضال وكيفيات تنظيم تسير بحركة النساء المضطهدات نحو الانعتاق من النظام الرأسمالي البطريريكي.

كفاحية النساء العاملات، والقرويات الكادحات، علامة بارزة طبعت نضالات العقود الأخيرة، العمالية والشعبية، وهي ما أتاح نقاط الضوء التي أنارت 8 مارس. فسواء داخل النقابات حيث يستمر صمود بؤر نسوية (انظر مثلا 8 مارس عاملات الزراعة بهذا العدد)، أو في المناطق المهملة، نظير كفاح نساء فكيك لصد الاستحواذ على خدمات الماء، ثمة أساس متين لبناء حركة نسوية وفية لمثل 8 مارس التحررية.

التنوير النسوي الثوري، بأرقى ما بلغ الفكر النسوي الاشتراكي الايكولوجي، والارتكاز إلى الأساس النضالي الملموس، الناجم عن القهر الرأسمالي الذكوري، لبناء حركة نسوية كفاحية وديمقراطية، هي المهمة التي انبرت لها نصيرات جريدة المناضل-ة وأنصارها، وأيديهن/هم ممدودة، توخيا للتعاون، إلى كافة مناهضي القهر والاستبداد بكافة الأصناف.

حركة العدل والإحسان تلتقي مع أرباب العمل ودولتهم في غاية تدجين منظمات الشغيلة

بقلم مصطفى البحري

النقابات صنف من منظمات الطبقة العاملة يقاوم يوميا النظام الاقتصادي الاجتماعي القائم. يقاومه لأنه يرتكز على استغلال هذه الطبقة، التي بجهودها تدور آلة الإنتاج والنقل والإدارة والخدمات، وذلك من أجل تحسين أوضاعها المادية والمهنية ومجمل مناحي حياتها، وكذا من أجل مجتمع بديل خلو من الاستغلال. لهذا يمثل الموقف من هذه المنظمات النقابية، وكيفية اعتبار دورها، أحد زوايا النظر الرئيسة التي تتيح إدراك حقيقة أي مشروع سياسي.

فما موقف حركة العدل والإحسان من منظمات الطبقة العاملة النقابية؟ هذا ما أجملته في فقرة ضمن وثيقتها السياسية ليوم 6 فبراير 2024. يمكن تلخيص ذلك الموقف بكونه برجوازيا لا يختلف جوهريا عن موقف أحزاب البرجوازية بمختلف تنويعاتها، من حزب الاستقلال إلى الاتحاد الاشتراكي، مرورا بحزب الأصالة والمعاصرة. نفس منظور نقابة التعاون الطبقي، لا الكفاح الطبقي، بتلفيف ديني ليس إلا.

يوجد أنصار حركة العدل والإحسان بمختلف المنظمات النقابية المغربية، لكن ليس برؤية للعمل النقابي مغايرة للخط السائد، بل بسلوك مساير بوجه الإجمال. بمعنى أن أنصار هذه الجماعة لا يمارسون معارضة بوجهة نظر نضالية بديلة لما دأبت عليه القيادات النقابية من تعاون مع أرباب العمل ودولتهم لتأمين استقرار نظام الاستغلال. وليس في الأمر ما يثير استغرابا لأن حركة العدل والإحسان لا تنطلق من محورية نضال الطبقة العاملة ضد نظام الاستغلال القائم، حيث يتمثل جوهر موقفها في الاعتراض على النظام السياسي من وجهة نظر دينية. وهذا الضرب من الاعتراض إنما يفضي إلى الحفاظ على قهر الطبقة العاملة بلبوس سياسي لن يكون سوى استبدادا، في آخر المطاف ضربا من السلطة المدافعة عن البرجوازية وأرباحها،

حركة العدل والإحسان تلتقي مع أرباب العمل ودولتهم في غاية تدجين منظمات الشغيلة

بقلم مصطفى البحري

ولنا في سلطة رجال الدين في إيران، التي تسجن النقابيين وتقتلهم، مثال ساطع عن ذلك.

تتدخل حركة العدل والإحسان بقطاعها النقابي بخطاب يتشكى من هضم حقوق الأجراء، موجهٍ إلى الدولة، ضمن اعتراض على نوع السلطة القائمة، وليس على نظام الاستغلال بحد ذاته، ضد الدولة التي لا تسهر على تطبيق تشريعات الشغل، وليس ضد الطبقة البرجوازية كقوة اجتماعية تستغل طبقة الشغيلة.وتطرح مطالب لتحسين أوضاع الشغيلة، ليس من منطلق أن ذلك التحسين يقوي مقدرة نضال طبقة الأجراء، بل من باب تضميد جراح فرط الاستغلال لضمان دوام نظامه.

تعرض الوثيقة السياسية فهم الحركة للنضال النقابي على النحو التالي: «يعتبر العمل النقابي واجهة أساسية للدفاع عن حقوق الشغيلة ضد الجور والظلم والاستغلال والإقصاء الاجتماعي، والإسهام في تحقيق السلم الاجتماعي والتعبئة الاقتصادية، والحفاظ على التوازن بين قوة العمل والقوة الضاغطة للمشغل، وبين مؤسسات الدولة (برلمان وحكومة) المسؤولة عن إرساء وتطبيق القوانين التي تخدم الصالح العام». وفي مقام آخر من الوثيقة توضيح إضافي لمفهوم الجماعة للنقابة العمالية، إذ تقول: «وندعو لتجاوز منطق الصراع المنتصر للمصلحة الخاصة إلى منطق التعاون لتحقيق المصلحة العامة لكل الأطراف، الأمر الذي يفرض ضرورة تنسيق الجهود بين النقابات والدولة والقطاع الخاص في إطار حوار اجتماعي حقيقي وعادل وممأسس ومنتج».

إنه نَظَرٌ سبق أن لخصصه مؤسس الجماعة بقول: «ويجب أن تسلك (النقابة) أسلوبا غير أسلوب الإضراب والعنف الذي تسلكه نقابات الرأسمالية وأصحاب الشغل... نقابات تفاوض، وتضغط معنويا وقانونيا، لا نقابات رفض وتخريب. وعلى الدولة أن تقدر المصلحة وتحمي العسيف لتلتقي بواجبها في الجمع بين مصلحة الأمة كلا ومصلحة المستضعفين عضوا حيويا في الأمة».

تعريف ستبتهج له كل جوقة الأحزاب البرجوازية، حتى التي في حكومة الواجهة، وسينال توقيع كل رب عمل يسمو على مصلحته المباشرة ليعي مصلحة طبقته برمتها. جوهر هذا التعريف ليس مصلحة الشغيلة، المناقضة لمصلحة رأس المال، بل مصلحة استقرار نظام الاستغلال بتلطيفه قدر الإمكان، وتأمين «السلم الاجتماعي»، هذا الشرط الأساسي لتراكم رأس المال [التعبئة الاقتصادية في قاموس حركة العدل والإحسان].

وليس ما سمته الفقرة «الصالح العام» غير المصلحة العامة للرأسماليين، مغلفة بأضاليل قديمة قدم نظام الاستغلال الرأسمالي، ونحن هنا بصدد صيغة منها بلبوس ديني ليس إلا.

المشكلة في نظر الوثيقة السياسية هي أن الاستبداد السياسي يعرقل أداء هذه الوظيفة المسندة للعمل النقابي. ترى الوثيقة أوجه عرقلة الاستبداد لدور النقابات في القمع، وفيما تسميه «استقطاب النقابات» وإضعافها واستعمالها لتمرير سياساتها ضد العمال.

ما تتغاضى عنه الجماعة هو أن قمع الحركة النقابية إنما تمليه بوجه الضبط ضرورات فرض «سلم اجتماعي». أتجهل الجماعة أن احتواء القيادات النقابية والاستعانة بها لتمرير سياسات الدولة البرجوازية هو بالضبط وسيلة «تحقيق السلم الاجتماعي والتعبئة الاقتصادية».

تسعى الجماعة إلى الظهور كنصير للحركة النقابية، لكنها تتبنى نفس منظور الاستبداد لدور النقابات. وليس لجوء الاستبداد إلى القمع سوى عند تعذر انصياع الشغيلة «للسلم الاجتماعي». فيوم تكون العدل والإحسان بالسلطة ستقمع الشغيلة لفرض «السلم الاجتماعي» وهذا عين ما تمارسه كل الأنظمة البرجوازية ذات الايديولوجيا الدينية عبر العالم.

وإتماما لما تعرضه الوثيقة كنقد لواقع الحركة النقابية، خصت الحياة الداخلية بالفقرة التالية: «تشكو بعض النقابات من غياب الديمقراطية الداخلية، حيث تفرض القرارات بشكل فوقي، ويعمد إلى إسكات الأصوات المعارضة واستبعادها، وإلى التعامل بانتهازية مع المطالب العمالية. وقد أسهم هذا الواقع في تشتت النقابات، وتراجع ثقة الأجراء في إطاراتها، وضعف مصداقية العمل النقابي».

ليس في رؤية الحركة للنقابة أي تماسك منطقي، فتغييب الديمقراطية في النقابات ليس لشر كامن في طبيعة القيادات، بل هو أحد مستتبعات السعي إلى فرض «السلم الاجتماعي» على الشغيلة. هذا السلم الذي ترى فيه الجماعات أحد غايات العمل النقابي.

لا تتصرف البيروقراطيات النقابية بتعسف، وبمصادرة حتى حرية التعبير عن الرأي المعارض، سوى لأن «السلم الاجتماعي»المزعوم يتعارض مع الدفاع الفعلي عن مصلحة الشغيلة وبالتالي لا بد من فرضه بإعدام الديمقراطية بمختلف السبل. تريد حركة العدل والإحسان أن تدغدغ مشاعر استياء الشغيلة من إعدام الديمقراطية في منظماتهم، وتظهر بذلك بمظهر مدافع عن الديمقراطية، لكنها تتبنى ما لا تقوم له قائمة إلا بإعدام الديمقراطية، أي «السلم الاجتماعي».

وصفات الحركة لما تسميه «تجديد روح الحركة النقابية «لا تخرج طبعا عن تصور لدورها كوسيلة لضبط الطبقة عاملة ضمن علاقات الاستغلال، ضبطا يخفض أكلاف «نزاعات الشغل»، بما فيه تكوين الطبقة العاملة «سياسيا وقانونيا ومهنيا... دون نسيان المجال الأخلاقي القيمي».

ولا تفيد في شيء كل تأكيدات الحركة على الديمقراطية في النقابات طالما ينعدم وعي بجذر تغييبها، أي خط «السلم الاجتماعي» الملازم للفئة البيروقراطية المتحكمة في النقابات. وما يوحي في كلام حركة العدل والإحسان بتجاوز لضيق أفق العمل النقابي، بدعوتها إلى ما تسميه» الحفاظ على البعد التحرري للعمل النقابي»، ليس سوى ترديد لما درجت عليه تاريخيا المعارضة البرجوازية الممارسة هيمنة على الحركة النقابية. فما جرى اعتباره بعدا تحرريا في تاريخ النقابة بالمغرب إنما كان سطوة سياسية للقيادة البرجوازية للحركة الوطنية على منظمة الطبقة العاملة، سواء إبان الاستعمار أو ما سمي «محاولة الانخراط في بناء الدولة».

فلا بعد تحرري للعمل النقابي إلا باستقلال تنظيمه عن البرجوازية، دولة وأحزابا، والسير خارج أي سطوة سياسية، نحو أهدافها الخاصة، بأدواتها الخاصة، منها حزبها المستقل.

خلاصة القول ليست رؤية حركة العدل والإحسان للعمل النقابي غير تنويع من التصورات البرجوازية التي تخشى كفاح الشغيلة بمنظور طبقي مستقل، فتسعى إلى إدراج النقابة العمالية أداة من أدوات «السلم الاجتماعي» و»الحوار الاجتماعي». نقابة «السلم الاجتماعي» ما هي إلا تواطؤ القيادات النقابية مع المشغلين ضد مصالح الطبقة العاملة. اخر مثال «حوار «النظام الأساسي في التعليم الذي ولد أعظم حراك لشغيلة هذا القطاع.

وضعية المجتمع هي وضعية حرب اجتماعية لضرب مكاسب الشغيلة وزيادة الأرباح، وبالتالي فالدور الوحيد الذي تري البرجوازية ودولتها إسناده للبيروقراطيات النقابية هو أن تكون ناطقا باسمهما لدى الشغيلة والدفاع لديها عن التضحيات المراد تحميلها للشغيلة ومساعدتها عند الحاجة على بلوغ ذلك. ولم تأت الوثيقة السياسة للجماعة بما يخرج عن هذا الإجماع البرجوازي.

الإضراب في الوظيفة العمومية سلاح الشغيلة الذي ينبغي رفض تقنينه

بقلم، نجمي الأحمر

كشف الحراك الذي شهدته الوظيفة العمومية بالمغرب، أن سلاح الاضراب، يشكل أداة حاسمة في يد الشغيلة لتحسين أوضاعها وصون مكاسبها، متى تم توظيفه في المعارك العمالية بشكل ديمقراطي وجماهيري. ولعل ما تم تحقيقه بسبب الاضراب الجماهيري الأخير من مكاسب تاريخية لشغيلة التعليم لم يتحقق عبر عشرات الحوارات والنضالات بالوكالة في تاريخ شغيلة الوظيفة العمومية.

كما بددت هذه الإضرابات والاحتجاجات في الشارع؛ أوهام الاعتماد على عرائض الاحتجاج، وحمل الشارات، وتنفيذ الأشكال في العطل وأيام الآحاد، واستجداء الحوار والإتكال على البيروقراطية النقابية لتحسين أوضاعها وصيانة المكتسبات. وكشفت بالملموس، أن الحل الحاسم لتحقيق المطالب لا يتأتى إلا بالنضال الحازم، المبني على سلاح الإضراب الجماهيري والاحتجاج الميداني المقرر بشكل ديمقراطي.

وفي المقابل ضاعف هذا الحراك من منسوب الفزع الطبقي تجاه الإضراب لدى الباطرونا ودولتها وعزمها الإجهاز عليه، لما يشكله من سلاح في أيدي مستغليهم وتهديد لمصالحهم ومخططاتهم. ليس هذا المسعى وليد اللحظة بل هو مخطط قديم، حيث تعود أولى مشاريع تقنينه لسنة 2001 وثاني مشروع سنة 2015. وفشلت الحكومات السابقة في تمريره، وقد كان أحد التحديات الأساسية للحكومة الحالية هو تمرير هذا القانون بمعية قانون النقابات. لما يحمله هذه المشروع من نصوص تنظيمية تصب نحو تقييده وتجريمه وتشديد العقوبات الحبسية و المالية في حق ممارسيه وافراغه من كل ضغط اقتصادي وسياسي. لم يكن الحق في الإضراب مكفولا للجميع وفي جميع الأوقات بقدرما كان مستهدفا بشكل دائم للحد من تأثيره وامتداده فالعديد من المضربين في القطاع الخاص يتم محاكمتهم واعتقالهم بالفصل 288 من القانون الجنائي بدعوى عرقلة حرية العمل، وقد يصل الأمر الى إصدار أحكام قضائية لوقف أو منع الاضراب وتوقيف تنفيذه كما هو الحال مع ربابنة الطائرات وإضراب المراقبين الجويين وفرض عسكرة قطاعهم، وحل تنظيماتهم «الجمعية المغربية للطيارين المدنيين» 2020، بسبب دعوتها للإضراب في القطاع، وسيستمر القمع بمنعهم من عقد مؤتمر تأسيسي لتنظيم نقابي داخل «لارام» بمقر كدش بالبيضاء يوم 16 أكتوبر 2023.

أما القطاع العام فقد تم اعتماد الاقتطاع من أجور المضربين، ويتم إنزال عقوبات تأديبية في حق المضربين بدعوى الغياب غير المشروع عن العمل، وإصدار التوقيفات الجماعية في حق المضربين بتهم ممارستهم لأعمال خطيرة واخلال بالالتزامات المهنية، واعتبار الاضراب انقطاع عن العمل بصفة غير مشروعة ترتب عنه ضياع حقوق الغير، واتهامهم بتحريض زملائهم على القيام بالتوقفات المتكررة عن العمل أثناء القيام بالتعبئة للإضراب، بناء على الفصل 73 من النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية الذي ينص على "إذا ارتكب أحد الموظفين هفوة خطيرة سواء كان الأمر يتعلق بإخلال في التزاماته المهنية أم بجنحة ماسة بالحق العام فإنه يوقف حالا من طرف السلطة التي لها حق التأديب». وكانت آخرها توقيفات حراك التعليم الذي سجل إيقاف أزيد من 500 مضرب بسبب ممارسة حقهم في الاضراب مطلع السنة الجارية.

إن ما يشجع الباطرونا والدولة في مسعاها نحو الاجهاز عن الحق في الاضراب هو السياق الدولي الذي يعرف هجوما على هذا الحق، فالعديد من الدول سنت مؤخرا قوانين تقيد حق الاضراب وتعرقله، (الجزائر 2023، مصر قانون العمل 2023، الاكوادور 2015 ...) ذهب ببعضها لاعتباره تهديدا قوميا، وقد بلغت جرأة العدوان مداه في مؤتمر العمل الدولي لعام 2012، بعدما قامت خلاله مجموعة أرباب العمل بالاعتراض على وجود حق الإضراب معترف به دوليا تحميه اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 87.

في هذا السياق الهجومي على حق الاضراب، انساقت البيروقراطية النقابية وراء تبني خطاب تقنين الاضراب. وقبلت التفاوض حوله بل وضعته في كفة المقايضة مقابل مأسسة الحوار الاجتماعي، أي خلق مؤسسة وطنية (ذات الامتداد الجهوي والمحلي) تتكفل بالحوار الاجتماعي، وتستشرف النزاع وتوقّي/تجنب أرباب العمل ودولتهم من تكاليفه «**مؤسسة وطنية للحوار الاجتماعي بإطار قانوني تنظيمي مبسط في مسطرته. واضح في منهجيته التواصلية والإدارية. شامل لأطرافه الثلاثية. منتظم في انعقاده. بامتداد جهوي وقطاعي واضح. ودور متكامل يضمن الالتقائية بين مختلف اليات التشاور والحوار والتفاوض. مع قدرة استباقية ونفس استشرافي...في إطار من الذكاء الجماعي التوافقي والتشاركي بين الشركاء الاجتماعيين.**» مذكرة كدش.

متبنية بذلك الخطاب النيوليبرالي الذي يحث على استحضار «**المتغيرات البنيوية التي يشهدها سوق الشغل وتنافسية المقاولة واليد العاملة المؤهلة، والأنماط الجديدة للتشغيل، مع استحضار ضرورة استكمال الإطارات القانونية المتعلقة بالمنظمات النقابية والمهنية (قانون الإضراب، قانون النقابات)**«حسب رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. وبالتالي تجاوز أنظمة الشغل والحريات الديمقراطية المبنية على ثقافة الصراع والاضرابات والتفاوض نحو أنظمة تكرس الشراكة والحوار والتوافق قصد تشجيع الاستثمار واستقرار مصالح الأغنياء، الذي ستتكفل به هذه المؤسسة التي ستعمل على « **تطوير منظومة جديدة لممارسات جيدة، ونموذج فاعل وأدوات مبتكرة، بهدف إحداث التغييرات الضرورية والمطلوبة في مواقف وعادات الاطراف الاجتماعية، عبر تطوير أهداف وسياسات وبرامج الحوار الاجتماعي. واعتماد أفضل الممارسات، وتعزيز التعاون المشترك والتشاركي بين الشركاء الاجتماعيين» مذكرة كدش.**

ليست هذه النزعة غريبة عن القيادات البيروقراطية التي ما فتأت تعبر عن استيائها من الإضرابات والاحتجاجات التي تخرج عن سيطرتها وتعرقل التزاماتها مع الدولة وارباب العمل، إن عجزت عن تفجيرها وتكسيرها من الداخل. أما موقفها من مأسسة الحوار الاجتماعي فهو موقف يعبرعن طموحات بيروقراطية للاندماج بأجهزة الدولة وعرض خدماتها في استقراء ما قد يهدد مصالح الأغنياء واقتراح سبل الوقاية منها وتوجيه الممارسات التقليدية المرتكزة على الإضرابات والاحتجاج نحو ممارسات الانتخاب والتنافس عبر صناديق الاقتراع لكسب التمثيلية داخل هذه المؤسسة وهياكلها.

المطلوب اليوم من المناضلين الكفاحيين رفض كل تقنين للحق في الاضراب والاحتجاج باعتبارها حقوق وممارسات فرضت بتضحيات الطبقة العاملة عبر تاريخها ولم يأت منة من الباطرونا ودولتها، والدفاع عن الحرية والابداع في ممارساته وأشكاله ومدده وفجائيته حتى يتوفر على المفعول اللازم لتحقيق الضغط. لا التضييق وتقييد ممارساته وحصر ممارسيه وأشكاله ومدده وطبيعته الفجائية، كما أن تاريخ الحركة العمالية ودروسها تؤكد على أن الاحتجاج في الميدان والشارع وحده الكفيل لفرض مكاسب حقيقية للطبقة العاملة (دروس 20 فبراير، حراك التعليم، والصحة...) وأن أي رهان على المؤسسات لتعويض هذه الممارسات والتقاليد ما هو إلا مسعى بيروقراطي بعد فقدانها المشروعية النضالية وخوفها من نضالات الطبقة العاملة ورد فعلها إزاء تعديات مستغليها.

حوار مع مناضل نقابي من تزنيت حول الحراك الأخير بقطاع التعليم

كيف كانت بداية الحراك التعليمي بإقليم تزنيت؟

تميزت بداية الحراك التعليمي بإقليم تزنيت باستجابة القواعد التعليمية للدعوة لتجسيد اضراب وطني يوم 5 أكتوبر حيث قاربت نسبة المشاركة 50% تلته نقاشات همت بالأساس كيفية التصدي لتمرير النظام الأساسي الجديد الخاص بموظفي التعليم، حيث انصبت النقاشات على التراجعات الخطيرة التي جاء بها (إضافة مهام جديدة، عقوبات خطيرة، غياب لأي زيادات في الأجور، ولا حلول لملفات بعض الفئات.) اسفرت تلك النقاشات في المؤسسات وفي مجموعات التواصل الالكتروني عن انخراط بالتنسيقيات المشكلة في حينه. انضم أساتذة الثانوي التأهيلي الى التنسيقية الخاصة بسلكهم، بينما توزع اساتذة الاعدادي والابتدائي بين التنسيقية الموحدة (ونخص بالذكر النافرين من النقابات) والتنسيق الوطني (الفرع المحلي لجامعة التعليم-التوجه الديمقراطي-وتنسيقية المفروض عليهم/هن التعاقد والزنزانة 10 والمقصيين من خارج السلم وأصحاب الشواهد العليا.) بالنسبة للتنسيقية الموحدة دعت الى عقد جموعات عامة بالمؤسسات وانتخاب منسقيها وانتدابهم لحضور الجمع العام الأول للمنسقين قصد هيكلة الفرع المحلي وانتخاب المنسق الإقليمي. اما التنسيق الوطني المهيكل أصلا (تجميع لمنسقي الفئات إضافة الى الفرع المحلي للتوجه الديمقراطي) فبادر الى انشاء مجموعة واتساب مفتوحة لشغيلة الإقليم.

كيف جرى تنظيم النقاشات؟

بالنسبة للثانويات كان ذلك عبر الجموع العامة الحضورية. حيث يتم التداول حول المستجدات وفي كيفية تجسيد الاشكال النضالية (الوقفات المسيرات الإضرابات...) استنادا إلى النقاشات وابداء المقترحات والتصويت بشكل مباشر. أما بالنسبة لغالبية الاعداديات والمدارس الابتدائية خاصة الموجودة خارج المدار الحضري لمدينة تزنيت فكانت النقاشات عبر مجموعات التواصل الاليكتروني.

في المؤسسات التي تشهد جموعا عامة مباشرة، كانت النقاشات حضورية وكانت ثمة رغبة جارفة في النقاش ابانت عن رغبة كبيرة في الفهم وتبادل المعلومات والتجارب، كما أبانت عن اختلاف واضح في وجهات النظر، لكنها كانت على العموم إيجابية ومفيدة، عكس المؤسسات التي تعقد جموعها العامة عبر مجموعات التواصل الالكتروني، حيث ينحصر الأمر في تقاسم بيانات التنسيقيات وبعض المستجدات والتفاعل مع الاستبيانات الالكترونية. مع شبه انعدام للنقاش والجدال.

هل لوحظ اسهام متميز للمفروض عليهم / هن التعاقد بحكم تجربتهم / هن؟

جاء الحراك التعليمي مباشرة بعد هزيمة معركتهم/هن المتعلقة بمقاطعة تسليم النقط ومسكها بمنظومة مسار مطلع سنة 2022، وما خلفته من آثار نفسية (احباط واستياء) وإدارية (توبيخات انذارات...) ومادية (اقتطاعات مالية كبيرة من الأجور) فكان انضمامهم/هن بداية بشكل حذر ثم متصاعد مع توالي الأيام، كما لوحظ انقسامهم في الانضمام بين تنسيقيتهم/هن والتنسيقية الموحدة(جزء يجسد اضراب 4ايام وجزء يجسد اضراب 3 أيام) وقلة قليلة جدا لم تشارك أصلا في الحراك، كما لوحظ غيابهم شبه التام في نقاشات مجموعة واتساب -التنسيق الوطني- المحلية. فحجمهم العددي بالإقليم وتجاربهم منذ 2018 لم تكن لهما مساهمة ملموسة في الحراك، عدا مشاركتهم في تجسيد أيام الاضراب والمشاركة في الوقفات والمسيرات الإقليمية.

ما دور النساء إقليميا؟

تميز الحراك التعليمي إقليميا بمشاركة وازنة للنساء (نصف الشغيلة نساء) حيث شاركن بحماس وإصرار في تجسيد جميع المحطات النضالية من اضرابات ووقفات ومسيرات. غير ان حضورهن في نقاشات الجموع العامة والتقدم للترشيح وتحمل المسؤولية كمنسقات كان باهتا. كان هذا متوقعا بالنظر لإرث السنوات الماضية (حيث كان حضورهن في تقلد الأدوار القيادية في الأجهزة النقابية منعدما وشكليا (لتبرير التمثيلية النسائية وحسب). إضافة الى دور التنشئة الاجتماعية التي استبطنتها النساء من كون الأدوار القيادية من اختصاص الرجل. هذا اضافة الى الاكراهات الأسرية التي تعيقهن وتكبح انخراطهن بالعمل النقابي. للأسف رغم الحضور الوازن للنساء هناك تغييب للمطالب المهنية الخاصة بهن في الملفات المطلبية، مما يفوت مرة أخرى فرصا ثمينة للاشتغال مع هذه الفئة المهمة من حاملات الشواهد الجامعية، دعويا وتحريضيا وفق رؤية نسوية تقدمية، مع تسجيل تغييب مؤسف كذلك لمربيات التعليم الأولي ولمطالبهن، وكذا عاملات النظافة وعاملات الطبخ بالداخليات الخ، خلال النقاشات وأثناء وضع مطالب الحراك (ظروف عملهن، اجورهن، ساعات عملهن، ترسيمهن، عدم التصريح بهن لدى الضمان الاجتماعي ...)

كيف تدخلت القيادات النقابية إقليميا؟

بالنسبة للفرع المحلي للجامعة الوطنية للتعليم-التوجه الديمقراطي-انخرط الفرع ميدانيا في التعبئة لتنظيم الوقفات والمسيرات المحلية. وكان لمناضليه مساهمة واضحة الى غاية توقيع محضر 26 دجنبر. أما النقابات الأخرى فتوارت عن الأنظار وبقيت متابعة للحراك (لم تؤثر لا إيجابا ولا سلبا) مع تسجيل انخراط مناضليها(على نحو مستقل عنها) في تجسيد كل المحطات النضالية وتوظيفهم تجاربهم السابقة لتوفير شروط نجاح تلك المحطات.

ماهي الصيغة التي توقف بها الحراك وهل كانت موضوع قرار جماعي ديمقراطي؟

بعد توقيع محضر 26 دجنبر والتحاق نقابة التوجه الديمقراطي بالنقابات الأربع الموقعة، انسحب فرعها المحلي من الميدان والتحق مناضلوه بالأقسام إضافة الى بروز مؤشرات على ان الحراك وصل الى مداه، نظرا للإنهاك الذي أصاب الشغيلة لطول مدة الاضراب، كما اتضح للكثيرين ان الحراك وصل الى نقطة يجب معها وقفه لأخذ نفس ولفهم وتقييم اللحظة والتفكير في صيغ مناسبة قبل العودة لمواصلته.

عكست الجموع العامة بالثانويات هذ الطرح وصوتت الغالبية لفائدة وقف الاضراب والعودة إلى الاقسام. انعكس ذلك أيضا في تجسيد البرنامج النضالي الأسبوعي حيث انخفضت نسبة الاضراب بالإقليم الى 50 % فيما تشبثت البقية بتجسيد البرنامج النضالي ثم وقف الاضراب والعودة الى الأقسام بعد المسيرة الوطنية الأخيرة.

ما التأثير الذي سيكون للحراك بنظرك على مستقبل العمل النقابي في قطاع التعليم؟

أحدث الحراك التعليمي رجة قوية في العمل النقابي، حيث قطع مع إضرابات اليوم او اليومين والمتحكم فيه من فوق، وجَعَلَ الجموعات العامة للقواعد التعليمية المنعقدة بمقرات العمل مصدرا لكل القرارات ولفرز الجهاز التنظيمي وانتخاب منسقي المؤسسات التعليمية. والنزول الى الشوارع بتنظيم مسيرات حاشدة محلية وجهوية ووطنية غير مسبوقة. ورغم ان الحراك شابته نواقص كثيرة -ذاتية وموضوعية-ولكن دروسه بالنسبة لشغيلة التعليم سيكون لها الأثر الكبير في قادم النضالات. ولعل اهم الدروس المستخلصة ان سياسة «التعاون المشترك» مع الوزارة هي ما أنتج» نظام المآسي « وقبله تمرير «اصلاح» التقاعد. لقد كان للحراك دور كذلك في الوعي بالحاجة الى عمل نقابي مستقل عن البيروقراطيات الحالية، يتجاوز قطاع التعليم لتحقيق انتصار مؤكد على سياسات الدولة في قطاع الوظيفة العمومية عامة، خاصة بعد ان اتضح لغالبية شغيلة القطاع مدى ارتهان سياسات البلد بإملاءات المؤسسات المالية الدولية. فعلاوة على أن الحراك تصدى لتمرير النسخة الأولى من نظام المآسي، استطاع كذلك انتزاع مكاسب مادية (لم تكن واردة في سياسات الحكومة). لقد أكد الحراك أن النضال الكفاحي وحده السبيل لصد التعديات وتحقيق المطالب.

إنها دروس ينبغي العمل الجدي لتحويلها الى مهام استعدادا لصد القادم من هجمات الدولة، خاصة الشوط الموالي من «اصلاح» أنظمة القاعد، وقانون النقابات وقانون الاضراب، وكلها مهام مطروحة باستعجالية على عاتق طلائع الحراك واليسار النقابي الكفاحي.

عين على نضالات طبقتنا

بقلم، العاصي

عمال النظافة بتاوريرت: الجماعة ترفض التوقيع والاحتجاج متواصل

يواصل عمال نقابة عمال شركة "أوزون" المفوض لها تدبير النفايات بتاوريرت (إ مش)، تنفيذ احتجاجات يومية أمام مقر الجماعة، بعد إنهائهم مهامهم، وكانت لهم محاولة تنظيم مسيرة احتجاجية بتاريـخ 26 يناير 2024 ، لكنهم لم يتمكنوا بفعل منع من الباشا.

يذكر أن العمال البالغ عددهم 66 عاملاً بالشركة يطالبون بمبلغ 83 مليون سنتيم، يتعلّق بالحق في الاستفادة من "مستحقات أقدمية 5 في المائة" منذ سنة 2017 بأثر رجعي.

بعد سنوات من النضال، عقد اجتماع يوم 6 دجنبر في العام 2023، مع الأطراف المعنية، ممثلون عن شركة "أوزون" وجماعة تاوريرت بإشراف من باشا المدينة، تم الاتفاق فيه، على "تخصيص الغلاف المالي الكافي لتغطية التكلفة المالية بأثر رجعي وضمان تغطية الفارق في الأجر إلى حدود انتهاء فترة الصفقة الحالية التي تدبر عبرها الشركة لمرفق النظافة".لكن بعد مرور أسبوع على هذا الاتفاق، تراجعت الجماعة عن مخرجات الاجتماع وما تم الاتفاق عليه. ويستمر الاحتجاج.

عمال حديقة ماجوريل في مراكش يحتجون

نظم مستخدمو وعمال شركة "حديقة ماجوريل" بمراكش، يوم 7 مارس 2024، وقفة احتجاجية، ضد الأساليب والممارسات المعتمدة من طرف إدارة الشركة بوجه ممارسة الحريات النقابية و أيضا بتطبيق قانون الشغل فيما يتعلق بتطبيق المادة 350 من مدونة الشغل واحترام القانون في ما يتعلق بتوزيـع العطل السنوية بتحكيم الشفافية والعدالة بين الأجراء. ودعت الجمعية المغربية لحقوق الانسان "الشركة إلى فتح حوار جاد ومسؤول مع ممثل العمال الذي اوقفته لقرابة أربعة أشهر"، محملة الإدارة "كامل المسؤولية في تفاقم الوضع وشدة الاحتقان بعد طردها للمسؤولين النقابيين والحط من كرامة باقي العاملات والعمال وتحديها لكل الأعراف والقوانين ذات الصلة".

موظفو العدل يسطرون برنامجا نضاليا

قرر المجلس الوطني للنقابة الوطنية للعدل المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تسطير برنامج نضالي تصعيدي بإضراب وطني لمدة 48 ساعة يومي 20 و 21 مارس 2024 ضد التضييق والاستهداف الذي يطال الحقوق النقابية للشغيلة

و رفضه للمماطلة طال مشروع النظام الاساسي لموظفي هيئة كتابة الضبط ورفض وزارة المالية التأشير على مرسوم الزيادة في الحساب الخاص والرفع من مبالغ الحساب الخاص لجميع الموظفين بدون استثناء ومطالبة الوزارة بفتح البرمجية الخاصة بإحصاء حاملي الشهادات

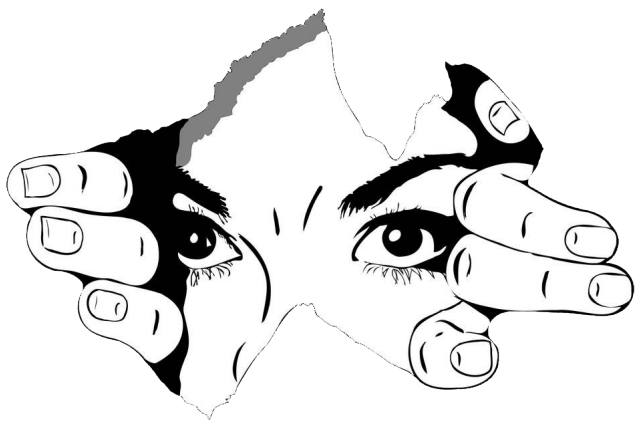

ورفضه المطلق لعقد شراكات مع قطاعات حكومية للاستفادة من خدمات المؤسسة المحمدية التي هي ملك حصري لموظفي وزارة العدل لمساهمتهم المالية في ميزانية المؤسسة بضخ فوائد صناديق المحاكم المودعة لدى صندوق الإيداع والتدبير والاشتراكات الشهرية التي تقتطع من المنبع خارج القانون والتسريـع بتعديل النظام الأساسي للمؤسسة المحمدية الذي ظل حبيس مديرية التشريـع وجعل الانخراط حصريا على موظفي الادارة القضائية وموظفي وزارة العدل لطبيعة وخصوصية مهامهم وارتباطها باستقلالية القضاء.

موظفو الجماعات الترابية متشبثون بحقوقهم

أعلنَ التنسيق النقابي الرباعي، لشغيلة الجماعات الترابية بالمغرب، خوض إضرابات متواصلة على التوالي ،أيام 12 و13 و14 وأيضا 26 و27 و28 في مارس من وخوض إضراب وطني ثالث وطني لأيام 2 و3 و4 من أبريل ، وأيام 23 و24 و25 من أبريل المقبل نفسه من العام 2024 ، ضد تنصل الحكومة من التزاماتها في اتفاق 30 ابريل 2022 والمتمثلة في الزيادة العامة في الأجور وتحسين الدخل بقطاع الجماعات الترابية على غرار ما تم بقطاعات أخرى كالتعليم والصحة والعدل.

وأشار التنسيق النقابي إلى أن الجماعات الترابية تسير من طرف مجالس منتخبة وفي الغالب تفرز بعض الرؤساء لا علاقة لهم بتسيير الشأن العام، فيكون الموظف الجماعي ضحية لذلك من خلال جعل عدد من الجماعات تعاني من عجز مالي في ميزانيتها السنوية، ويتوقف معها أداء المستحقات المالية الناتجة عن الترقيات في الرتبة في السلم و يزداد الوضع تفاقما في غياب حلول ناجعة تقطع مع تراكم المستحقات وارتفاع عدد الجماعات التي أصبحت في عجز مالي شبه دائم.

وأشار أيضًا التنسيق النقابي إلى تدني مستوى الأجور بحيث لا زالت فئة عريضة راتبهم يساوي 3500,00 درهم، في ظل الارتفاع المهول والمتواصل لأسعار المواد الاستهلاكية الأساسية، وأصبحوا بذلك مصنفين ضمن الطبقة الفقيرة، وكذا إيقاف التوظيف بالقطاع، و تعويض الخصاص المهول في عدد الموظفين (بحيث انتقل من 144 ألف إلى أقل من 90 ألف في 10 سنوات الأخيرة)بالأعوان العرضيين ، هذه الفئة الأكثر تضررا و معاناة من حيث هزالة التعويضات (أقصى أجر 1700,00درهم/ شهر)، عدم الاستقرار في العمل، التكليف بمهام إدارية تتجاوز المهام الموكولة لهم قانونيا.

إضراب لمدة 24 ساعة لعمال شركة MSC MAROC بميناء الدار البيضاء

أعلنت شغيلة شركة MSC Marocخوض إضراب لمدة 24 ساعة يوم الخميس 07 مارس 2024 مصحوبا بوقفة احتجاجية على مقر الشركة الكائن ب 213 إقامة يسرى مدار أوربا- زاوية شارع الزرقطوني وشارع المقاومة قرب الكنيسة – في الدار البيضاء ، إضافة إلى وقفات احتجاجية بالناظور وأكادير في نفس التاريـخ والساعة.

ويأتي هذا القرار احتجاجا على رفض مطالب الشغيلة العادلة المتعلقة بالملف المطلبي: الزيادة في الأجور ووقف التضييق والاستفزاز التي تطال حقوقهم النقابية

يعتبر العمال شركةMSC MAROC الشركة متعددة الجنسيات المشتغلة في قطاع النقل البحري تُعد من بين أكبر الشركات في هذا المجال إلا ان أرباحها المادية الطائلة لا تنعكس على المستوى المادي والاجتماعي على شغيلتها .

اضراب وطني لشغيلة القطاع الفلاحي

تخوض شغيلة الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي (إمش)"إضراب وطني إنذاري"، يوم الخميس 14 مارس 2024، تنديدا "بالحوار العقيم لوزارة الفلاحة"، وللمطالبة ب" إقرار زيادة عامة في أجور الموظفين والمستخدمين بما لا يقل عن 2000 درهم شهريا، وتطبيق السلم المتحرك للأثمان والأجور".

تطالب الشغيلة "بالتعجيل بالمصادقة الفورية على القانون الأساسي للمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي في صيغته المتفق عليها مع وزارة الفلاحة دون ربطه بإعادة الهيكلة، وفتح حوار جدي معها حول إعادة الهيكلة المرتقبة للقطاع الفلاحي وفتح ورش المفاوضات حول النظام الأساسي لمستخدمي المكاتب الجهوية للتنمية الفلاحية والقروية "ORDAR" ".

وشددت على "تسريـع مسطرة المصادقة على النظام الأساسي لمستخدمي المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية على أرضية المشروع المتفق عليه، وتعديل القوانين الأساسية لباقي المؤسسات العمومية التابعة للقطاع، بما يمكن من تحسين أوضاع مستخدميها ومستخدماتها ".

وتطالب بـ "تمكين مؤسسة النهوض بالأعمال الاجتماعية- قطاع الفلاحة من الاعتمادات المالية الكافية لتجويد خدماتها والرقي بها لمستوى تطلعات الشغيلة وتحقيق المساواة بين المركز والجهات وبين جميع المؤسسات المنخرطة فيها والاهتمام بشكل فعال بمتطلبات متقاعدات ومتقاعدي القطاع، بالإضافة إلى مجموعة من المطالب الأخرى".

اليوم العالمي للنساء –جزء ثان

بقلم اكسندرا كولونتاي

يوم للمرأة، هل هو ضروري؟

كان ليوم المرأة نتائج مذهلة في أمريكا الشمالية وفي أوروبا. صحيح أن ما من برلمان بورجوازي فكر في منح تنازلات للعمال أو في الاستجابة لمطالب النساء. لأن البرجوازية لم تكن في تلك الحقبة مهددة بثورة اشتراكية. لكن يوم المرأة أفلح في شيء ما. فقد تبين فضلا عن كل شيء أنه منهجية ممتازة للتحريض في صفوف أخواتنا العاملات الأقل تسَيُّساً. لم يكن بوسعهن أن يساعدن، لكنهن أدرن اهتمامهن نحو الاجتماعات والمظاهرات والملصقات والمناشير والجرائد التي كانت مخصصة ليوم المرأة. حتى العاملة المتخلفة سياسيا قالت لنفسها: «هذا يومنا، إنه مهرجان العاملات»، وسارعت بالذهاب إلى التجمعات والى المظاهرات. وبعد كل يوم عالمي للمرأة، ينضم عدد أكبر من النساء إلى الأحزاب الاشتراكية وتكبر النقابات. وتحسنت المنظمات وتطور الوعي السياسي. كما أفاد يوم المرأة في وظيفة أخرى، إذ عزز تضامن العمال العالمي. عادة ما تتبادل أحزاب مختلف البلدان المُحاضرين بهذه المناسبة، حيث يذهب الرفاق الألمان إلى انجلترا، والرفاق الإنجليز إلى هولندا... وبات تماسك الطبقة العاملة الدولي متينا وصلبا وهذا يعني أن طاقة البروليتاريا الكفاحية بما هي جسم واحد قد تنامت.

يوم المرأة العاملة في روسيا

شاركت العاملات الروسيات لأول مرة في يوم العاملة سنة 1913. كانت تلك حقبة رجعية حيث القيصرية تمسك العمال والفلاحين تحت نيرها وتحَكُّمِها.ولم يكن واردا أي تفكير في الاحتفاء بيوم العاملة بمظاهرات في واضحة النهار. لكن العاملات المنظمات كن قادرات على تسجيل يومهن العالمي. إذ أوصلت جريدتا الطبقة العاملة الشرعيتان-البرافدا البلشفية ولوتش المنشفية-مقالات بصدد يوم المرأة العالمي [4]، بنشر مقالات خاصة، وتعريف ببعض ممن كن يشاركن في حركة العاملات، وتحيات من رفاق من قبيل أوغست بيبل وكلارا زتكن[5]. وإبان تلك السنوات الحالكة، كانت التجمعات ممنوعة. لكن في بتروغراد، في بورصة كالاشايكوفسكي، نظمت العاملات المنتميات إلى الحزب البلشفي اجتماعا عموميا حول «مسألة المرأة». وكان ثمن الدخول خمس كوبيك. كان ذلك تجمعا غير شرعي لكن القاعة كانت غاصة تماما. وتناول أعضاء من الحزب الكلمة. لكن هذا الاجتماع «المغلق» المفعم بالنشاط انتهى بنحو مؤلم لما تدخلت الشرطة، واعتقلت العديد من المحاضرين. كان أمراً عظيم الأهمية بالنسبة لعمال العالم أن تنضم نساء روسيا، اللائي يعشن في ظل الاضطهاد القيصري، وأن يتدبرن أمرهن لتبني أنشطة اليوم العالمي للمرأة. إنها أمارة جديد على أن روسيا تستيقظ، وأن السجون والمشانق القيصرية عاجزة عن قتل روح النضال والاحتجاج لدى العمال. وفي العام 1914، كان يوم العاملة في روسيا أفضل تنظيما. اهتمت الجريدتان العماليان بالعيد. وبذل رفاقنا الكثير من الجهد في الإعداد ليوم العاملة. وبسبب التدخل البوليسي، لم يتمكنوا من تنظيم مظاهرة. وصار الذين انخرطوا في التنظيم إلى سجون القيصرية، وأرسل الكثير منهم لاحقا إلى منافي المنطقة الشمالية. هذا لأن شعار «حق التصويت للنساء» بات في روسيا، بنحو طبيعي، نداء لإسقاط الأوتوقراطية القيصرية.

يوم المرأة إبان الحرب الامبريالية

اندلعت الحرب العالمية الأولى. وتضرجت الطبقة العاملة لكل بلد بدماء الحرب [6]. وفي عامي 1915 و1916 كان يوم العاملة بالخارج ضعيفا – حاولت نساء الجناح اليساري الاشتراكي اللائي يشاطرن الحزب البلشفي في روسيا رؤاه تحويل يوم 8 مارس إلى مظاهرة للعاملات ضد الحرب. لكن الخونة في الحزب الاشتراكي في ألمانيا وفي بلدان أخرى لم يسمحوا للنساء الاشتراكيات بتنظيم تجمعات، وتم رفض جوازات سفر للنساء الاشتراكيات للذهاب إلى بلدان محايدة حيث كانت النساء يرغبن في تنظيم اجتماعات دولية. في العام 1915، لم يُتمكَّن من تدبر الأمر لتنظيم يوم للمرأة في روسيا سوى في النرويج، لأن قوة القيصرية وآلتها العسكرية كانت هنا جامحة. ثم حلت السنة العظيمة، سنة 1917. حطم الجوع والبرد ومحن الحرب صبر العاملات والفلاحات في روسيا. في العام 1917، خرجن يوم 8 مارس (23 فبراير بتقويم روسيا آنذاك) لإحياء يوم العاملة، خرجن بشجاعة إلى شوارع بيتروغراد. طالبت النساء، وبعضن كن عاملات وبعض آخر زوجات جنود، بـ «الخبز لأطفالنا» و»عودة أزواجنا من الخنادق». في هذه اللحظة الحاسمة، مثلت احتجاجات العاملات تهديدا جسيما لدرجة أن قوات الأمن القيصرية لم تتجرأ على اتخاذ التدابير المعتادة ضد المتمردين، بل نظرت بارتباك ألى بحر الغضب الشعبي الهادر. وأصبح يوم العاملة في 1917 يوما مشهودا في التاريخ. ففي هذا اليوم رفعت النساء الروسيات شعلة الثورة البروليتارية، وأوقدن النار في العالم. بدأت ثورة فبراير في هذا اليوم.

نداؤنا إلى المعركة

جرى تنظيم يوم العاملة لأول مرة قبل عشر سنوات إبان الحملة من أجل مساواة النساء وللنضال من أجل الاشتراكية. هذا الهدف حققته نساء الطبقة العاملة في روسيا. وفي الجمهورية السوفييتية، ليس للنساء العاملات والفلاحات أن يناضلن من أجل الحق في التصويت ومن أجل حقوقهن المدنية. فقد كسبن هذه الحقوق. وباتت العاملات الروسيات والنساء الفلاحات مواطنات متساويات – وبأيديهن سلاح قوي لجعل النضال من أجل حياة أفضل نضالا أسهل- حق التصويت والمشاركة في السوفييتات وفي كل المنظمات الجماعية[7]. لكن الحقوق وحدها لا تكفي. يجب أن نتعلم استعمالها. حق التصويت سلاح يجب أن نتعلم التمكن منه لمصلحتنا، ولخير جمهورية الشغيلة. لم تتغير الحياة بحد ذاتها مطلقا خلال سنتي سلطة السوفييتات. نحن فقط في سيرورة النضال من أجل الشيوعية، ونحن محاصرون من قبل العالم، الذي ورثنا منه ماضيا حالكا وقمعيا. عراقيل الأسرة والبيت والدعارة لا تزال تنيخ بثقلها على المرأة العاملة. ليس بوسع العاملات والفلاحات التخلص من هذا الوضع والحصول على المساواة في الحياة ذاتها، لا في القانون وحسبُ، سوى عند وضعن كل طاقاتهن لتصبح روسيا مجتمعا شيوعيا حقيقيا. ولتسريع تحقيقه، يجب أولا أن نُقوِّم اقتصاد روسيا المُهترئ. يجب أن نتفحص حل مُهمتينا الأشد إلحاحا – خلق قوة عمل جيدة التنظيم وواعية سياسيا وإعادة تنظيم النقل. إذا اشتغل جيش عملنا جيدا، ستكون لدينا قريبا ومن جديد آلات بخارية، وستعود سكك الحديد إلى الاشتغال. يعني هذا أن العمال والعاملات سيحصلون على الخبز وعلى حطب التدفئة الذين بلغت الحاجة إليهما مستوى بالغا جدا. سيُسرع تحقيق عودة النقل إلى وضع طبيعي انتصار الشيوعية. ومع انتصار الشيوعية ستأتي المساواة التامة والأساسية للنساء. لهذا يجب أن تكون رسالة يوم العاملة لهذه السنة هي: « أيتها العاملات، أيتها الفلاحات، والأمهات، نساء وأخوات، كل الجهود يجب أن تُكرس لمساعدة العمال والرفاق على تجاوز فوضى سكك الحديد وإعادة إرساء النقل. يجب أن ينخرط الجميع في النضال من أجل الخبز وحطب التدفئة والمواد الأولية». في السنة الماضية، كان شعار يوم العاملة:» كل الجهود من أجل انتصار الجبهة الحمراء» [8]. والآن ندعو العاملات إلى ضم قوتهن على جبهة جديدة بدون إراقة دماء: جبهة العمل! لقد هزم الجيش الأحمر العدو الخارجي لأنه كان منظما، ومنضبطا ومستعدا للتضحية. مع التنظيم والعمل الشاق والانضباط والتضحية ستتجاوز جمهورية العمال العدو الداخلي – اهتراء النقل والاقتصاد، والمجاعة والمرض.». جميعا من أجل النصر على جبهة العمل دون إراقة دماء! جميعا من أجل النصر.

يُتبع

التتمة ص 08

تتمة الصفحة 07

اليوم العالمي للنساء
جزء ثان

بقلم اكسندرا كولونتاي

إحالات:

4 -في مؤتمره للعام 1903، انقسم الحزب الاشتراكي-الديمقراطي الروسي إلى جناحين، البلاشفة (وتعني الأغلبية باللغة الروسية)، والمناشفة (الأقلية). وفي حقبة 1903 إلى 1912 (لما أصبح الانقسام دائما)، عمل الجناحان سويا، واتحدا في فترة، وانقسما من جديد. وقد عمل العديد من الاشتراكيين، بما فيه مجمل المنظمات المحلية، مع الجناحين أو حاولوا البقاء على حياد في الخلافات. كانت كولونتاي، المناضلة الاشتراكية النشيطة من أجل حقوق النساء منذ 1899، مستقلة في البداية عن التكتلات، ثم أصبحت منشفية لعدة سنوات. وانضمت إلى البلاشفة في العام 1915. وأصبحت المرأة الوحيدة العضو باللجنة المركزية. كما كانت مفوضة الشعب (وزيرة) للصحة بالجمهورية السوفييتية ومديرة شعبة الحزب البلشفي النسائية.

5 -أوغست بيبل (1840-1913) من قادة الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني. كان صحافيا معروفا للحركة النسائية ومؤلف كتاب من الكلاسيكيات عن الماركسية والنساء بعنوان المرأة والاشتراكية، تُرجم إلى لغات عديدة.

6 -عند اندلاع الحرب في العام 1914، شهدت الحركة الاشتراكية الدولية انشقاقا كبيرا. كانت أغلبية الاشتراكيين الديمقراطيين، في ألمانيا والنمسا وفرنسا وانجلترا، تساند الحرب. وندد اشتراكيون آخرون، مثل كولونتاي ولينين والحزب البلشفي وليون تروتسكي في روسيا، وكلارا زيتكن وروزا لوكسمبورغ في ألمانيا وأوجين الدبس في الولايات المتحدة الأمريكية، ضمن قادة آخرين، بالاشتراكيين المؤيدين للحرب باعتبارهم خونة للطبقة العاملة وللمعركة من أجل الثورة العمالية.

7 -كلمة سوفييت تعني مجلس. السوفييتات أو مجالس العمال هي هيئات ديمقراطية جيث ينتخب المندوبون في اجتماعات المصانع والمحيط وتخضع لرقابة الشغيلة.

ويجب على ممثلي السوفييتات أن يدلوا بتقارير لدائرتهم الانتخابية وهم قابلون للعزل في أي لحظة.

8 -بعد أخذ الطبقة العاملة للسلطة في أكتوبر/نوفمبر 1917، واجهت الدولة العمالية الروسية مشاكل كبيرة. كان أحدها الاجتياح بما فيه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، والآخر مقاومة العناصر الموالية للملكية وللرأسمالية في روسيا. أسست السوفييتات، تحت قيادة ليون تروتسكي أساسا، جيش عمال وفلاحين، الجيش الأحمر، الذي هزم قوى الثورة المضادة.

لجنة العاملة الزراعية للفرع الإقليمي للنقابة الديمقراطية للفلاحة بمنطقة شتوكة أيت باها
8 مارس : يوم احتجاج العاملات على أوضاعهن.

نظمت لجنة العاملة الزراعية للفرع الإقليمي للنقابة الديمقراطية للفلاحة بمنطقة شتوكة أيت باها بتاريخ 9 مارس 2024 تجمعا احتجاجيا تخليدا لذكرى يوم الثامن من مارس تحت شعار» 8 مارس، لنرفع نحن العاملات الزراعيات أصواتنا في وجه القهر والاستغلال». وعرف هذا الملتقى النضالي حضورا نوعيا للعاملات والعمال الزراعيين ومنظمات نضال مساندة للنضالات العمالية بمنطقة خميس أيت عميرة. ودأبت لجنة العاملة الزراعية على تخليد هذا اليوم من كل سنة للتعريف بجدوره النسوية العمالية في صفوف العاملات الزراعيات.

ذكرت المداخلات بأن الثامن من مارس يرمز إلى تاريخ نضالات النساء العاملات من أجل فرض الاعتراف بحقوقهن، وأن مارس هو شهر الاحتجاج والنضال من أجل انتزاع حقوق النساء. وكشفت المداخلات زيف ونفاق ما يقوم به أرباب العمل بتوزيعهم ورود وقطع الشكولاتة في هذا اليوم على العاملات الزراعيات في الضيعات ومحطات التلفيف. ويطغى الطابع الاحتفالي على تخليد جزء كبير من المنظمات المدافعة عن حقوق النساء للثامن من مارس ويرجع ذلك إلى سطو الدعاية البرجوازية على مضمونه الكفاحي.

عرضت شهادات بعض العاملات الأوضاع المزرية التي يشتغلن فيها، وكيف يواجهن تعديات أرباب العمال ومرؤوسهن في العمل اللذين يتمعنون في إذلالهن و يفرضون عليهن وتائر عمل منهكة وشاقة. وأشارت شهادات أخرى إلى تعدد المسؤوليات التي تثقل كاهل العاملات الزراعيات، لاسيما وأن أغلبهن دوات التحمل العائلي، وتزداد معاناة الحوامل منهن ومن هن في فترة الرضاعة، ولا تكثرت البطرونة ولا دولتها بتوفير شروط الصحة والسلامة في أماكن العمل، ويتملص كلاهما من تقديم الرعاية الصحية التي يتطلبها وضع النساء الخاص في قطاع الفلاحة التصديرية المحفوف بمخاطر صحية نتيجة الاستعمال الكثيف للمبيدات.

عبرت المجتمعات خلال هذه اللقاء عن تضامنهن ودعمهن لنساء غزة ونددن بهمجية العدوان الصهيوني وبجرائمه المرتكبة في حق كل الشعب الفلسطيني. ورفعت العاملات شعارات تؤكد عزمهن وإصرارهن على النضال والدفاع عن تنظيمهن النقابي.

نحو توسيع انخراط النساء النقابي للانتصار في القادم من معارك.

أكدت العاملات اللواتي خضن معارك نضالية قوية وممتدة على أهمية التضامن وتوحيد صفوف العاملات والعمال، فذلك مكمن قوتهن-هم لصد هجمات باطرونة شرسة لا تتردد في طرد العاملات والعمال وسحق كرامتهن-هم. ودعت المناضلات النقابيات خلال

التتمة ص 09

تتمة الصفحة 08

8 مارس : يوم احتجاج العاملات على أوضاعهن.

لجنة العاملة الزراعية للفرع الإقليمي للنقابة الديمقراطية للفلاحة بمنطقة شتوكة أيت باها

هذا اللقاء إلى مزيد من العمل والجهد لحفز انخراط العاملات الزراعيات النقابي اللواتي يشكلن اليد العاملة الرئيسية في القطاع الفلاحي، وذكرن بالدور الهام الذي تقوم به لجنة العاملة الزراعية التي تأسست لتكون فضاء لتنظيم تكوينات تستهدف استنهاض قوة العاملات الزراعيات بنشر الوعي النقابي في صفوفهن، وتسعى هذه اللجنة إلى تطوير اشتغالها على مطالب العاملات الزراعيات الخاصة وإبرازها في ملفات النقابة المطلبية، ويأتي في مقدمة هذه المطالب:

- توفير دور الحضانة وقاعات رضاعة جيدة ومجانية في أماكن العمل بدلا من تحميل كلفتها للعاملات الزراعيات اللواتي يتركن أبنائهن للمربيات في شروط قد تكون لها عواقب على صحة الأطفال، خاصة حديثي الولادة.
- تمديد عطلة الأمومة مؤدى عنها.
- الاعتراف القانوني بعطلة الدورة الشهرية مدفوعة الأجر.
- أجرءة قوانني تحمي النساء العاملات فعليا من جرائم التحرش الجنسي وكل أنواع العنف الجنسي.

كل التضامن مع نضالات النساء عبر العالم

يمثل يوم الثامن من مارس ببعده الأممي فرصة للتعبير عن تضامننا مع النساء اللواتي يناضلن عبر العالم، لا سيما في سياق يتسم بظهور صراعات جديدة بين الإمبرياليات، وبحروب لا تطاق في مختلف القارات.

في فلسطين كما في السودان، وأوكرانيا، وروجفا، وإيران، وشياباس، تتقدم النساء الصفوف الأمامية دفاعا عن حقوق الشعوب في تقرير المصير وفي مواجهة العدوان الإمبريالي. لكنهن أيضًا أولى ضحايا النزاعات المسلحة ويمكن أن تصل ظروف حياتهن إلى مستوى مأساوي.

النساء والحرب

لم تعد النساء، في الحروب التي تخاض ضد السكان المدنيين، «ضحايا عرضية للحرب، حيث يمثل الاعتداء عليهن ضربا من من عواقب الحرب الفرعية، بل أصبحت النساء عدوا محددا «.

تزيد الصراعات المسلحة، بشكل عام، العنف ضد النساء وأفراد مجتمع الميم، فاستخدام الاغتصاب كسلاح حرب يرتبط بتصاعد العنف الجنسي بالإضافة إلى تعريض النساء بشكل كبير لمخاطر الفقر.

تلك هي الحال خاصة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، في سياق النزاع بين الميليشيات العسكرية المختلفة. وفي أوكرانيا، أدت حرب الغزو الروسي، حسب تقرير منظمة العفو الدولية، إلى آثار سلبية على صحة النساء النفسية والجسدية والإنجابية.

يؤدي سياق الحرب في كل مكان إلى تصعيد الإجراءات المتخذة للتحكم في أجساد النساء، سواء في اتجاه المساس بحق إنتاج الحياة، أو فرض الإنجاب قصد إتاحة لحم مدافع، أي بشر موجه للموت في ساحات الاقتتال. . يندرج مشروع «إعادة التسلح الديموغرافي» لماكرون ضمن منطق السلطة البيولوجية هذه، أي سلطة البطريركية والرأسمالية التي تخضع الحياة لقواعد المنافسة والاستغلال الأمثل والتنافس في السوق.

تظهر الحروب الإمبريالية على حقيقتها، كأعلى مراحل الرأسمالية، كوسيلة وجدتها القوى العالمية لمحاولة التغلب على أزمات التموين وتراكم رأس المال.

في فلسطين، تلد النساء في ظروف غير إنسانية ويتحملن معاناة لا تحصى بسبب غياب مواد التخدير والوصول إلى الرعاية الصحية. يندرج هذا الاعتداء على الحياة وعملية الولادة في سياق إرادة أوسع لتدمير الشعب الفلسطيني. يؤدي هدم البنية التحتية الرئيسية في غزة، والتهجير القسري، والأمراض، بالإضافة إلى تعذر الحصول على المواد الأساسية للحياة، إلى أزمة إنسانية غير مسبوقة.

بمواجهة اعتداءات الجيش الوحشية، وبالحفاظ على الأطفال والروابط الاجتماعية والعائلية في ظل وضع من الحداد المستمر، تتألق النساء الفلسطينيات بشجاعتهن وإصرارهن في المقاومة لأكثر من 75 عامًا من الاحتلال الاستعماري من قبل دولة إسرائيل.

إضراب نسوي ضد الإمبريالية والذكورية

في الثامن من مارس، ندعو إلى إضراب نسوي أممي للتنديد بهمجية الحروب الإمبريالية التي تؤدي إلى تفاقم القهر والتفاوتات المبنية على النوع الاجتماعي. نقوم ببناء تحركات موحدة ومتضامنة تجاه النساء والأقليات الجندرية التي تواجه الحرمان والاعتداءات الناجمة عن الحرب، في فلسطين وأوكرانيا والسودان والكونغو وفي جميع أنحاء العالم.

ترفض النساء أن يتم اختزالهن في دور ضحايا جانبية للحرب أو أهداف محددة.

نطالب بمكانة النساء في اتخاذ القرارات في إطار النزاعات العالمية. ونؤكد من جديد أهمية حركة نسوية أممية ومستقلة تعارض النظام الاجتماعي الرأسمالي والإمبريالي والبطريركي.

ملاحظات تأملية حول التضخم وتكلفة المعيشة والنسوية

بقلم، جوليا مارتي ولايا فاسيت* Julia Martí et Laia Facet

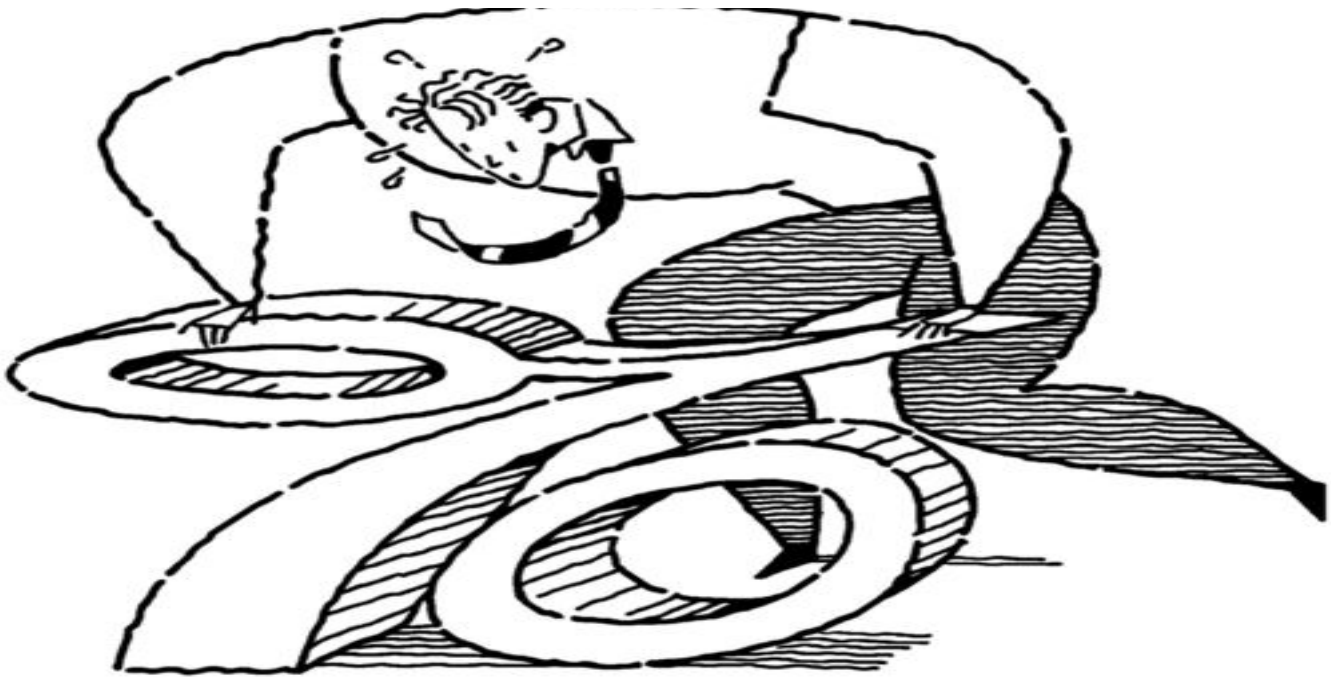

هذا النص ثمرة ضرورة كفاحية، هي الحاجة إلى مراجعة التحليل والبرنامج النسوي بعد الحلقة الأخيرة من أزمة الرأسمالية. الحاجة الملحة للتفكير في ويلات الوباء والأزمة التضخمية والتدابير السياسية المطبقة وركود محتمل في الأفق. من الملح التفكير في كل هذا من منظور نسوي ومن مساهمات نظرية إعادة الإنتاج الاجتماعية والماركسية، والدروس المستفادة من الإضرابات النسوية الأخيرة، لأننا مقتنعون بأن أشكال التمييز في المجال الاقتصادي والاجتماعي يعاد إنتاجها وتتكثف. للأسف، لا يوجد الكثير من التفكير في هذا المجال حاليا. لذا فهذا النص مجرد بضع ملاحظات، على أمل أن تظهر نصوص أخرى تتخطاه.

نبدأ من ملاحظة: أصبحت شروط ضمان إعادة الإنتاج الاجتماعية أكثر تكلفة بكثير بالموازاة مع الأزمة التضخمية. فقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية والطاقة المياه والغاز والكهرباء) ومواد النظافة والصحة الأساسية، فضلا عن الإسكان (رغم من أن هذا يستجيب لديناميات مضاربة أخرى). أصبح الوصول إلى مجموعة من الضروريات الأساسية لضمان إعادة الإنتاج الاجتماعية التي تتطلبها الرأسمالية أكثر تكلفة. تستنزف النساء والأشخاص المعارضون الذين يجبرون على تقديم الرعاية قدرتهم على توفير الرعاية. وبالفعل انضافت الأزمة التضخمية للأزمة السابقة ولا سيما لإفقار الخدمات العمومية. تواجه الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية وغيرها من الوسائل المؤسسية لاستيعاب جزء من إعادة الإنتاج الاجتماعية صعوبات كبيرة. هذا الوضع غير المستدام في المجال العمومي له تأثير مباشر على الأسر ويسمح أيضا بانتشار سوق رعاية فائق التوسع في ظل ظروف استغلالية وحشية.

باختصار، يمكننا القول إن الأزمة التضخمية لها دور أساسي في أزمة إعادة الإنتاج. يغذي التضخم التناقض بين المصالح الرأسمالية المتمثلة في الاحتكار وأقصى ربح من جهة، وهو الهدف الحقيقي لتضخم الأسعار، كما أشار إنترمون أوكسفام (1)، والتقشف المفروض لإعادة إنتاج قوة العمل والأشخاص الذين يجسدونها، من جهة أخرى.

ومع ذلك، لن يكون من العدل التوقف عند هذا الحد. إذا كان الهدف هو الإشارة إلى بعض الأفكار التي تسمح لنا بإعادة بلورة برنامج نسوي، فمن الضروري معالجة المحاولات السياسية والنقابية لاحتواء أزمة إعادة الإنتاج. وقد تركزت هذه الجهود في مجال الأجور، سواء في السياسات المختلفة حول الحد الأدنى للأجور أو المبادرة النقابية حول تحديثات مؤشر أسعار المستهلك، وكلاهما يستحق بعض التفكير.

على مدى الأشهر الثمانية عشر الماضية، وقعت سلسلة من النضالات النقابية -بما في ذلك إضرابات كبرى -في محاولة للحصول على أفضل تحديث ممكن للأجور بناء على مؤشر أسعار المستهلك. بينما دفع التضخم مؤشر أسعار المستهلكين إلى الارتفاع بنسبة 8.4 ٪ في المتوسط السنوي، زادت تحديثات اتفاقيات الأجور بما لا يزيد عن 2.8 ٪ في المتوسط عام 2022. ومع ذلك، كانت هذه التحديثات متفاوتة: في كتالونيا، كان 70 ٪ من أولئك الذين حصلوا على أدنى زيادات في الأجور -أقل من 3 نقاط مئوية -من النساء (2). إن النضال النقابي من أجل الزيادات في الأجور نضال ضروري. والحال أن العمل النضالي التدريجي شيئا فشيئا يعيد إنتاج فجوة بين الجنسين لا يمكننا تجاهلها ويجب أن تؤدي إلى انعكاس تكتيكي وبرنامجي من أجل عمل نقابي نسوي. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن نستمع إلى فاعلي الموجة الأخيرة من النضالات النقابية في القطاعات المؤنثة وأن ندين الصعوبات الإضافية التي تواجهها العاملات في هذه القطاعات بشأن مفاوضات العمل. وكما استنكرت عاملات ملاجئ بيزكية Bizkaia ذلك، فإن أرباب العمل يستخدمون أشكالا مهينة، ويعاملونهم كأطفال ويتجاهلون مطالبهم، والإدارات العامة، بدلا من أن تلعب دور الوسطاء كما تفعل في قطاعات أخرى مثل المعادن، تفرض حدا أدنى هزيلا جدا من الخدمات، ولا تقوم بعمليات التفتيش اللازمة ولا تتحمل مسؤولياتها.

وبالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن غالبية الأشخاص الذين يعملون خارج الاتفاقات الجماعية وبالتالي خارج هذه البيانات هم أيضا أساسا من النساء والمنشقين (مرتدين، معارضين)[1] والأشخاص من أصول مهاجرة. لذلك، كان ممكنا أن يكون لسياسة زيادة الحد الأدنى للأجور تأثير على بعض هذه القطاعات. ومع ذلك، فإن عدم إلغاء إصلاحات الحزب الشعبي والحزب الاشتراكي العمالي والتغييرات غير الكافية التي أجرتها الحكومة الحالية، ناهيك عن قانون الأجانب الذي يستبعد بحكم الأمر الواقع مئات الآلاف من الناس، يعني أن فجوة القدرة الشرائية بين الرجال والنساء يتواصل إعادة إنتاجها.

إن دينامية زيادة الدخول الخاصة دون المساس باحتمالات زيادة الأسعار هي خبز اليوم، وجوع الغد. إن سياسة أجور لا يصاحبها نضال ضد الاكتناز الرأسمالي، المتأصل في التضخم، محكوم عليها أن تؤدي إلى إنقاص تدريجي لقيمة الأجور. الأجور اليوم آخذة في الارتفاع، وغدا لن يمنع أي شيء الشركات الغذائية الكبرى أو شركات الإسكان أو شركات الطاقة الاحتكارية من رفع الأسعار. باختصار، تعد الأجور وزيادة الأجور ناقلا رئيسيا لإعادة الإنتاج، لكن سياسة لا تعالج جميع جوانب إعادة الإنتاج ستقود حتما إلى إنقاص قيمة سياسة الأجور الخاصة بها.

من أجل معالجة جميع جوانب إعادة الإنتاج، لا يمكننا التفكير في الأزمة التضخمية بمعزل عن غيرها. من الضروري إدراجها ضمن ويلات الوباء وأكثر من عقد من التخفيضات في الخدمات العمومية. وكان للتقويم الهيكلي المفروض على الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية وغيرها من الأدوات المؤسسية أثر وحشي على التكاليف المنزلية وفتح الباب أمام انتشار سوق خاصة للرعاية، إما بواسطة تسليع الرعاية المنزلية أو عبر توسع خصخصة الخدمات العمومية.

كانت سياسات الخصخصة والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتي تشكل القاعدة

1 تشير كلمة منشق إلى الشخص الذي تخلى عن العقيدة التي كان يتبعها، ثم تبنى عقيدة أخرى. تنطبق هذه الفكرة في عدة مجالات: بداية في الدين والفلسفة وأحيانا في العلوم والفنون، والآن بشكل شائع في السياسة.

التتمة ص 11

ملاحظات تأملية حول التضخم وتكلفة المعيشة والنسوية

تتمة الصفحة 10

بقلم، جوليا مارتي ولايا فاسيت* Julia Martí et Laia Facet

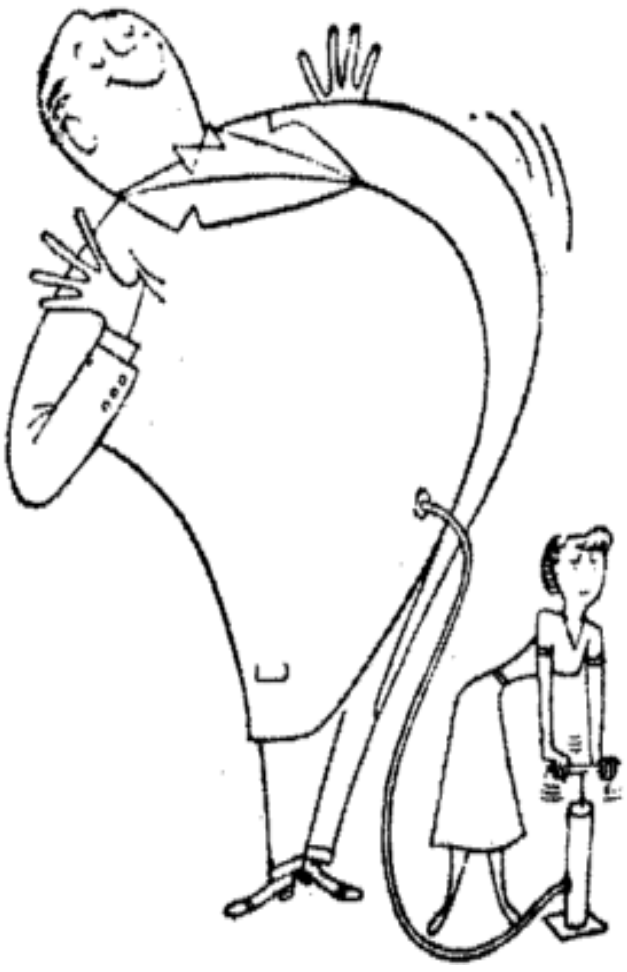

لدى معظم الحكومات الإقليمية، آلية لتحويل الأموال العمومية إلى الشركات الخاصة حتى تتمكن من إنشاء مقاولة واسعة النطاق انطلاقا من إعادة الإنتاج الاجتماعية: على سبيل المثال، الاستعانة بمصادر خارجية لتولي الخدمات الصحية من قبل مراكز صحية خاصة، أو المختبرات أو مباشرة من قبل شركات إدارة خاصة. وينطبق الشيء نفسه على دور المسنين ورعايتهم، والخدمات الاجتماعية والجماعية المنقولة إلى كيانات القطاع الثالث الهادفة للربح، وتنفيذ منطق التسويق في التعليم العمومي أو انتشار أنظمة التقاعد الخاصة.

بالإضافة إلى ذلك، على الرغم من أن الوباء قد سلط الضوء على المخاطر الهائلة الناجمة عن الافتقار إلى خدمات صحية ورعاية قوية، فإن صناديق التعافي بعد الجائحة، الموجهة بمنطق الجيل القادم، تخصص 982 مليون يورو فقط للصحة و808 مليون يورو للاقتصاد الاجتماعي والرعاية (من إجمالي 32,293 مليون يورو). إنها أموال ضئيلة (مقارنة بتلك المخصصة للسيارات الكهربائية، على سبيل المثال) -وكما نددت بذلك منظمات عدة- فإنها لا تهدف إلى زيادة عدد الموظفين أو تحسين جودة الخدمات، بل تركز على الرقمنة، كمجال تجاري جديد للشراكات بين القطاعين العام والخاص.

ليس التعديل الكبير في المجال العمومي شيئا منفصلا عن النوع الاجتماعي أو الطبقة. فالتعديل الرئيسي في المجال العمومي هو بمثابة تعديل لظروف إعادة إنتاج الطبقة العاملة، وهي التي تستخدم وتحتاج إلى البنية التحتية التي تتيح بلوغ المجال العمومي. ولكن أيضا، كلما تقلص المجال العمومي، زادت الرسوم المنزلية الخاصة. وإذا كانت قوائم الانتظار للحصول على الرعاية الصحية العامة طويلة، فإن الرعاية المنزلية الخاصة تطول أيضا. وإذا كانت المعاشات التقاعدية باهظة الثمن وتهدد بأن تصبح سلعة في السوق، فإن اقتصاد الأسرة بأكمله يتعرض للخطر بشأن ضمان إعادة إنتاج كبار السن. عموما، نشهد سلسلة تفاعلات حيث يجري نقل أعباء العمل المستمدة من إعادة الإنتاج الاجتماعية. نقل إلى من يضطرون منا إلى توفير الرعاية داخل البيئة المنزلية للأسرة، عندما لا يجبرنا الوضع أيضا على العمل غير المستقر في سوق الرعاية الخاصة.

باختصار، تؤدي ويلات الوباء والأزمة التضخمية إلى تفاقم أزمة عميقة لإعادة الإنتاج الاجتماعية التي تنقلب ضد الطبقة العاملة بصورة عامة وضد النساء والمهاجرين والمنشقين على نحو خاص. هل هذا الوضع قابل للتسيس؟ كيف يمكننا تطوير وعي سياسي انطلاقا من هذا الوضع الذي لا يمكن تحمله؟ لطالما كانت الأزمات التضخمية لحظات من الاضطرابات الاجتماعية والتمرد. في فبراير 1917، انفجرت نساء روسيا، اللائي سئمن من التضخم وارتفاع أسعار المواد الغذائية، ونقص الخبز، وارتفاع أسعار حليب الماعز ما جعل السلم الاجتماعي متعذرا، انفجرن كشرارة أشعلت ثورة فبراير (3). وبعد عام، في برشلونة، جعل الربا التضخمي الفحم أكثر غلاء أثناء فصل شتاء بارد بصورة استثنائية، حيث انفجرت النساء في طوابير الفحم ونهبن المستودعات، ودعون العمال إلى الإضراب ونظمن أعمال تمرد لمدة أسبوعين (4). وحدث الشيء نفسه في نفس العام في مدينة ملقة Malaga بالموازاة مع تمرد ال Faeneras (أماكن الذبح) الذي تفجر أيضا جراء ارتفاع أسعار الخبز والفحم والإيجارات والأسماك وبؤس الحرب. وعلى الجانب الآخر من المحيط الأطلسي، قبل بضع سنوات، في عام 1902، على الجانب الشرقي الأدنى من نيويورك، نظمت النساء اليهوديات من الطبقة العاملة عمليات مقاطعة ضد احتكار اللحوم في مواجهة تضخم الأسعار، وقمن بأعمال عصيان، واعتصامات، وتنسيق مع النقابات العمالية، وشرعن في التخطيط لإنشاء تعاونيات. ألهمت نضالاتهن إضرابات الإيجار في سنوات 1907-1908. وكانت أعمال التمرد في واشنطن وبوسطن وفيلادلفيا وبروكلين مستمرة طوال العقد التالي (5).

لكن، زمنيا، لا يتعين علينا العودة بعيدا: كانت النساء، أثناء أزمة عام 2008، قائدات ومنفذات معظم عمليات احتلال المساكن في مواجهة عمليات إخلاء الرهن العقاري. كانت النساء هن اللواتي ملأن تجمعات منصة للأشخاص المتأثرين بالرهن العقاري PAH، وملأن الجموع العامة لنقابات المستأجرين. إن التمرد والمقاطعة والنهب في مواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة هي جزء من جينيالوجيا (علم الأنساب) الحركة العمالية والنسوية التي يجب أن نضعها في خدمة ابتكارات النضالات ضد ارتفاع تكاليف المعيشة في الوقت الحاضر. بدأ هذا النص بالاعتراف بالضرورة النضالية لإعادة تجميع برنامج نسوي في مواجهة مرحلة سياسية جديدة، وإعادة توجيه أنفسنا أمام تطور الأزمة الرأسمالية والأزمة الحاسمة لإعادة إنتاجها. آمل أن تسهم هذه الملاحظات في إغناء هذه المهمة المستمرة.

7 مارس، 2023

- لايا فاسيت وجوليا مارتي ناشطتان مناهضتان للرأسمالية في الدولة الإسبانية.

مقال نشر على poderpopular.info وترجم من القشتالية من قبل الأممية الرابعة.

****

1 Intermón Oxfam. La ley del más rico (16/01/2023). Dis-ponible sur https://www.ox…

2 Ubieto, Gabriel. “El 70% de los trabajadores con menores subidas salariales son mujeres”. El Periódico, 16/01/2023. Disponible sur https://www.el…

3 Salas, Miguel. “Febrero de 1917: Las mujeres inician la revolución”. Sin Permiso, 26/02/2017. Disponible sur https://www.si…

4 Facet, Laia. “Cien años de la huelga de mujeres de Bar-celona”. Poder Popular, 26/04/2018. https://poderp…

5Mohandesi, Salar; Teitelman, Emma. “Sense reserves”. En: Bhattacharya, Tithi (ed.) Teoria de la reproducció social (2019). Manresa: Tigre de paper.

من قاموس أعلام الحركة العمالية المغاربية: العلوي إدريس

بقلم رونيه غاليسو R. Gallissot

ترجمة جريدة المناضل-ة

مناضل شيوعي؛ أمين عام ناحية الدار البيضاء للحزب الشيوعي؛ انضم إلى المكتب السياسي للحزب الشيوعي المغربي في المؤتمر الثاني عام 1949؛ طُرد في يناير 1952؛ مقرب من النقابي محمد بن عمر الذي صار جنرالا في جبهة فييت منه في فيتنام.

بين 1946 و1949، عدَّل الحزب الشيوعي إتجاهه صوب الاستقلال الوطني في ظل الارتباط المتبادل، باسم وحدة الشعبين الفرنسي والمغربي؛ وكان يسعى لتشكيل «جبهة ديمقراطية»، ويمارس «المَغْربة»، أي ولوج مناضلين مغاربة إلى مناصب المسؤولية؛ إنها الفترة التي وصل فيها إدريس العلوي إلى قيادة الجهة الشيوعية للدار البيضاء، أهم جهة، تمتد على طول المغرب الأطلسي وهضبة الفوسفاط.

تبدو الحركة النقابية محفزةً خاصة من طرف محمد بن عمر، بينما أخذ إدريس العلوي، المرتبط به على ما يبدو بعلاقات وطيدة، على عاتقه العمل السياسي الحقيقي، خاصة أنه يعتبر حسب رفاق تلك الفترة، «عقلا سياسيا». صار إدريس العلوي في العام 1948 الأمين العام للمنطقة الشيوعية للدار البيضاء. وفي الندوة الجهوية للحزب الشيوعي المغربي في الدار البيضاء، في 10 أبريل في العام 1949، تدخل إدريس العلوي باللغة بالعربية من أجل إبراز ضرورة النضال سواء ضد «الانحرافات الاستعمارية والإصلاحية والانتهازية» أو ضد «الانحرافات الشوفينية». وتم انتخابه أياما بعد ذلك، في أبريل في العام 1949، عضوا بالمكتب السياسي للحزب الشيوعي المغربي، خلال المؤتمر الثاني لهذا الحزب.

وقد تميز هذا المؤتمر باستبعاد الشيوعيين «الأوروبيين»، القريبين من توجهات الحزب الشيوعي الفرنسي، الذي يدافع عن الاتحاد الفرنسي أكثر من فكرة الاستقلال، مثل ميشيل مازيلا Michel Mazzella، وترقي جيل الأطر المغربية الذي لم ينطبع بمواقف أعوام 1944-1946 المُدِينَة لوثيقة المطالبة الاستقلال وبالحركة الوطنية. ومع ذلك ظل تطور الحزب الشيوعي المغربي مطابقا لخط الحركة الشيوعية المستوحى من موسكو، الذي يضع في المقدمة نزعة مناهضة الولايات المتحدة الأمريكية. غير أنه منذ صيف العام 1946 وبنحو متزايد الجلاء خلال سنوات الحرب الباردة تلك، تبنى الحزب الشيوعي المغربي مناهضة الامبريالية، مساندا بشكل متفاوت حركات التحرر الوطني بحسب مكانتها الدولية وتركيبها. كان الخط الشيوعي في الحزب المغربي من فعل الرجل الأمين الضامن للاستمرارية، المحامي هنري بونيه Henri Bonnet، الذي يعمل في الخفاء، ومن طرف الأمين العام الذي يبرز بمثابة الزعيم المغربي المُرقَّى، علي يعتة.

وقد اقترح الحزب الشيوعي على حزب الشورى والاستقلال، الذي وافق، وعلى حزب الاستقلال، إنشاء جبهة ديمقراطية (هي صيغة الحركة الشيوعية لتلك الفترة)، مفتوحة كذلك على منظمات أخرى. وفي يونيو العام 1949، كان إدريس العلوي من بين أعضاء الوفد الشيوعي الذي التقى بقادة حزب الاستقلال الذين رفضوا الاقتراح، إذ كان برنامجهم هو إنشاء جبهة وطنية يكون الاستقلال أولويتها، إن لم يكن شعارها الحصري. وقد وقع حزب الاستقلال، بعد ذلك، بطنجة في أبريل في العام 1951، اتفاق

■ إدريس العلوي

جبهة وطنية مع حزب الشورى والاستقلال، بعيدا عن الحزب الشيوعي. وبعد ذلك جاءت أسوأ سنوات قمع للحركة الوطنية وللحركة العمالية. دخلت القيادة الشيوعية في السرية؛ وطُرد علي يعتة إلى الجزائر، وهو يحاول لمرات عديدة دخول المغرب، ويفلح في ذلك مؤقتا.

في تلك الفترة تم طرد إدريس العلوي من الحزب الشيوعي؛ تم إعلان الطرد في يناير في العام 1952 في اجتماع من المفروض أنه يمثل اللجنة المركزية، انعقد بوهران حيث يوجد علي يعتة، بناء على تقرير لهذا الأخير يتهمه بالعمل لصالح البوليس. وقد كان هذا الاتهام شبه آلي في السلوك الستاليني للقيادات الشيوعية، الشيء الذي بلغ أوجه بالضبط في أعوام 1951-1952؛ لقد كانت الأحزاب الشيوعية تمارس «محاكمات موسكو» في الاستعمال الداخلي. ونعلم فيما يخص الحزب الشيوعي المغربي وحول هذه الحقبة شهادة إدموند عمران المالح d'Edmond Amran El Maleh، المعبر عنها بصيغة أدبية في روايته المجرى الثابت (1980).

كان علي يعته لا يزال أمينا عاما للحزب الشيوعي، -وهو مازال أمينا عاما في 1996 في ظل تسميات الحزب المتعاقبة-، عندما عاد محمد بن عمر، عضو سابق باللجنة المركزية كان بُعِثَ إلى الحزب الشيوعي الفيتنامي وصار جنرالا في جبهة الفييت منه، إلى المغرب في فبراير في العام 1961. وكان إدريس العلوي من آواه ببيت أخيه مامون العلوي الذي توفي في حادثة، وأدخله للاتحاد المغربي للشغل الذي صار أمينا له بخريبكة، إن لم يكن قد وجهه نحو الاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

مصادر:

L'Espoir, 16 avril 1949, حيث محضر الندوة الجهوية للدار البيضاء، 30 ابريل 1949 المتضمن أسماء أعضاء اللجنة المركزية والمكتب السياسي والأمانة المنتخبة في المؤتمر الثاني-ملاحظات البير عياش.

- إدمون عمران المليح: المجرى الثابت ترجمة محمد الشركي- نشر الفنك 1993
- عبد الله ساعف: حكاية أنه ما، سيرة جنرال مغربي في فيتنام، منشورات دفاتر سياسية2007-